

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## ادارة التنمية المحلية

ورقة بحثية مكتملة لمقياس التنمية الادارية وادارة التنمية موجهة لطلبة السنة اولى ماستر  
تخصص ادارة محلية  
اعمال موجهة

الاستاذ :خوني يوسف

السنة الجامعية 2018/2017

## إدارة التنمية المحلية

بدأ استخدام مصطلح إدارة التنمية في الخمسينيات من القرن الماضي، لتدل على جميع المتطلبات الخاصة بتنفيذ الخطط والمشاريع والبرامج الهادفة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جوانب الإدارة العامة وما ينجر عليها من تغييرات، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول الدول المستعمرة على استقلالها كان لزاما على هذه الدول أن تعمل على تحقيق النمو والتقدم والقضاء على مخلفات الاستعمار والتخلف السائد، مما يفرض عليها إحداث تغييرات جذرية في جميع المجالات وأن تنشأ جهازا إداريا جديدا مؤهل لتسيير سياسات وبرامج التنمية كفيل بتنفيذ خططها وأهدافها.

### مفهوم إدارة التنمية:

إدارة التنمية هي تلك الإدارة التي تأخذ على عاتقها مهمة تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الشاملة وتسعى لتحقيقها، على اعتبار أن عملية التنمية لن تتحقق دون وجود إدارة فعالة تعمل على توجيهها وتسييرها، كما تعتبر إدارة التنمية جزء من الإدارة العامة و ليست منفصلة عنها أو أنها نوعا جديدا من الإدارة بل هي موجهة نحو هدف بذاته و تؤكد على دور معين للإدارة هو الإدارة من أجل التنمية، بعدما كان الدور التقليدي للإدارة العامة مرتبنا أساسا بحفظ القانون و النظام و جمع الإيرادات في السابق ، أي أنها كانت إدارة للحفاظ على النشاط الحكومي، أما الان فهي إدارة خاصة بتنمية نشاط الحكومة خاصة في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، وإدارة التنمية بهذا المعنى وفي هذا الإطار ليست مجرد إدارة تنفيذية ولكنها تسهم بصورة فعالة في صياغة السياسات والخطط والبرامج والإشراف على تنفيذها في ضوء إستراتيجيات مدروسة وأهداف واضحة.

**يعرفها الأستاذ الدكتور أحمد رشيد** بأنها تعبر عن الأسلوب والنمط الإداري المتبع، وبالتالي فهي مجموعة الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري في الدول النامية ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة".

ومنه فإن المنظور الشامل لمفهوم إدارة التنمية، يركز على أن إدارة التنمية هي الجهاز الإداري المسؤول عن تنفيذ التنمية بمختلف أشكالها في المجتمع. وذلك من خلال ثلاث حقائق تواجه القيادات هي: أن الاستقلال السياسي لا يتأكد ولا يتحقق إلا بتمام التنمية الاقتصادية التي تعوض التخلف وتقضي عليه. والتنمية الاقتصادية المطلوبة لا تحقق بالسرعة المطلوبة إلا بالنمو الصناعي الفعال كما أن التصنيع يحتاج إلى تحولات أساسية اجتماعية، ولا يتحقق أحيانا ولا يبدأ إلا بقيام السياسة العامة مباشرة عن طريق جهازها الإداري يقوم بدور رئيسي في تحقيقه أو بدئه

من خلال ما تقدم يمكن أن نستخلص مالي :

- إن هذه المفاهيم تعكس المشاكل التي تواجهها من الناحية النظرية والعمل على دراستها وفهمها من أجل التوصل إلى حلول عملية لتلك المشاكل.

- إن لهذه المفاهيم مغزاها من حيث تأهيل الفرد للقيام بدوره في عملية التنمية، عن طريق تدريبه وتوعيته لتلقي التغيير والتكيف معه ليصبح أكثر قدرة على مواجهة المشاكل وحلها .

- توضيح العلاقة بين إدارة التنمية ومفهوم التخطيط القومي فكلاهما يعالجان التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فإدارة التنمية تهتم بتسيير عملية التغيير وحل المشكلات التي تعترضه في حين أن عملية التخطيط القومي هي التي تحدد أهداف التغيير وطريقة مساره

**أهداف إدارة التنمية:** يرتبط نجاح برامج إدارة التنمية بمدى وضوح أهدافها، والتي يتم تصميم برامجها

لتجاوز بعض الثغرات عن السياسات التنموية، ومواكبة بعض الظروف والمتغيرات الطارئة للحفاظ على مستوى جيد لتسيير وإدارة التنمية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث تنفق جميع إدارات التنمية في مختلف الدول على تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تعتبر أساس وجودها، يتقدمها الهدف العام الرامي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى عالي من التقدم والتطور لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، وتحسين أوضاعهم بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاهي متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، وتحسين أوضاع معيشتهم عن طريق توفير جميع متطلباتهم والقضاء على الفقر والجهل والتخلف.

- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين فئات المجتمع.

- العمل على وضع خطط التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية و تحديد الأهداف والاستراتيجيات التنموية في المجتمع.

- توسيع أنماط التعاون والاتصال والتنسيق والإشراف بين الوكالات الحكومية الرسمية و الغير رسمية، عن طريق زيادة قنوات الاتصال المباشر و الغير مباشر بينهما، و إنشاء اللجان الاستشارية للتنسيق بين المستويات الإدارية العليا و المتوسطة و الدنيا، لتحسين مستوى البيئة المحلية من أجل تسهيل إنجاز البرامج التنموية.

- إيجاد سياسات فعالة تعتمد على أساليب التنمية الشاملة على مستوى المجتمع المحلي و الإقليمي، وذلك عن طريق تطوير و تحديث برامج و خطط التنمية بصورة مستمرة.

**خصائص إدارة التنمية:** لعل قيام إدارة التنمية بجوهر وظيفتها المتمثل في إيجاد آليات التنمية، يتطلب توفير

عدد من الخصائص المشتركة في جميع قطاعات الإدارة و وحداتها، فإدارة التنمية هي أسلوب للأداء الإداري يعتمد على قطاعات الإدارة وكفاءة وحداتها بغية تحقيق أهداف تنموية، وهذا ما يقتضي ضرورة توفير وتنمية خصائص مشتركة والعمل على تعميمها على مستوى كل وحدات وقطاعات الإدارة من أجل رفع الأداء التنموي في المجتمع وتمثل أهم الخصائص الواجب ترسيخها في إدارة التنمية هيكلها المختلفة، من مؤسسات الإدارة السياسة وأجهزة الإدارة العامة وفي مشروعات القطاع العام والخاص بان تتميز إدارة التنمية على أنها تهتم بتكوين إدارة فعالة

قادرة على تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وتركز أيضا باعتبارها سياسة عامة وشاملة على إدارة السياسات والتخطيط للبرامج والمشروعات التي تخدم أغراض التنمية وتحقق أهدافها، كما أنها تعبر عن الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات والأجهزة الإدارية التي تسعى أساسا لإنجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنموية الشاملة، والعمل على التنسيق بين كافة الأجهزة الحكومية ووظائفها المتعددة من أجل تحقيق هذه الوظائف، وكذا مواجهة المشاكل والعقبات التي تعوق برامج وسياسات التنمية في المجتمع، كما تمثل إدارة التنمية التفكير العقلي المنطقي الذي يبحث عن علل الأشياء ومسبباتها ليصل إلى إعطاء حلول ونتائج لها بشكل علمي وموضوعي، كما نجد إدارة التنمية تتأثر بالعوامل والظروف البيئية المحيطة بها، وتؤثر فيها، وتعمل على تغييرها بما يتلائم والأهداف المطلوب تحقيقها.

أن المبادئ والمفاهيم الأساسية للإدارة العصرية يجب أن تتلائم مع الظروف والخصائص الحضارية للمجتمع، أي أن كل نظرية إدارية يجب أن تتناسب مع النظم الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي تطبق فيها إضافة إلى ذلك فهي لا تعمل فقط على تطوير الأجهزة الإدارية والحكومية، بل تهتم أيضا بتنمية أجهزة ومؤسسات القطاع الخاص حتى تؤدي دورها في تحمل جزء من أعباء التنمية وتكاليدها، والعمل على التجديد والابتكار وخلق روح المنافسة بين الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، مما يؤدي إلى خلق نوع من التعاون بين القيادات الرسمية والغير رسمية التي تنعكس نتائجها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل، وتتطلب إدارة التنمية في سبيل إنجاح خططها التنموية وتحقيق أهدافها، إلى ضرورة تجسيد المشاركة الشعبية وتضافر جهود الأفراد من أجل المساهمة في اتخاذ وتنفيذ القرارات الحاسمة، وهي تعمل من خلال خططها التنموية على إحداث التغيير المخطط والتشجيع على التغيير والتطوير للأوضاع التقليدية في المجتمع، لإنجاز الأهداف التنموية اعتمادا على استراتيجيات إدارية متطورة بأساليب علمية حديثة.

وتركيز إدارة التنمية هو الاعتماد على طاقات وإمكانيات المجتمع الذاتية، والعمل على استغلال كل الطاقات لدى الأفراد واستثمارها فيما ينجز من مشاريع، وتوفير وسائل التدريب الكاملة والكفاءات القادرة على خلق تلك الطاقات للعمل والمشاركة في العملية الإنتاجية بأكثر كفاءة وفعالية، ومن أجل ضمان حسن تسيير برامج إدارة التنمية فإنها تعمل على اجتذاب الكوادر والكفاءات القيادية والقيام بعملية إعدادها وتجهيزها للقيام بدورها الاستراتيجي في قيادة عملية التنمية وذلك بتركيزها على الإعداد الجيد والتحفيز والارتقاء بحس المسؤولية المهنية وإعطاء الأولوية لخدمة المصلحة العامة. بالإضافة إلى أن لكل برنامج تنموي وراءه قرار سياسي يعني أن جميع الخطط التنموية نجدها تتمتع مسبقا بموافقة سياسية و تشريعية وهذا ما نجده في البلدان المتقدمة، أما في البلدان النامية فإننا نجد طغيان الطابع السلطوي و الفوقي للقوانين و المراسيم الرئاسية و التنفيذية إلى جانب دور النخبوالجماعات الضاغطة وموازن القوى التي تكون عادة وراء القرار السياسي، إضافة إلى وجود المساندة الشعبية غير الرسمية و التي يتوقف عليها نجاح البرامج التنموية أو فشلها.

## مفهوم التنمية المحلية مقوماتها و أهدافها :

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية ، وان لم يكن متناسبا مع أهمية القضية نفسها، ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور نظرية التنمية خلال نصف القرن الماضى على العموم ، أن الاختلاف بين الخبرة السوفيتية القائمة على المفهوم المدنى والحضرى للتنمية وفق مسار التحديثالذى ترعاه الدولة وسياق الخبرة الصينية القائمة على دور محوري للأرياف والمزارع الجماعية ، وعلى قدر من اللامركزية في تطبيق المخطط التنموي إلا انه لم يتم إدماج البعد الاجتماعى المحلى في عملية التخطيط ومنظومة القوى الإنتاجية بشكل عام ، هذا من المنظور الاشتراكي.

وفيما يتعلق بالفكر الاقتصادى الرأسمالى ، فقد ترك بصماته القوية على نظرية التنمية الناشئة، من خلال مفهومين ، ما يزال دورهما الظاهر حتى الآن ، برغم التطورات الجذرية في مسار التكوين الفكرى لتلك النظرية ، وهما المطابقة بدرجات متفاوتة بين النمو والتنمية من جهة ، واعتبار مسار التطور الأوربي والغربي عموما هو المسار الطبيعى وربما الأمثل من جهة ، الذى ينبغى أن تمر به البلدان الساعية للتنمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويطلق عليه مسار التطور الخطي ، وقد تم التعبير عن المفهوم الغول، من خلال الرافدين المختلفين للفكر الاقتصادى الرأسمالى ، والمتمثل في أتباع كينز ثم التيار التقليدى المحدث تيار الكلاسيكيين الجدد (النيو كلاسيك) ، علما انه جرت محاولة للتوافق بين التيارين في السبعينات والثمانينات من خلال الصيغة المسماة التركيب الكلاسيكي الجديد . أما المفهوم الثانى عبرت عنه نظرية مراحل النمو التى قدمها والت وبيتمان وتيلور، عبارة عن مفاهيم عنقودية متنوعة حول النمو والتنمية ومراحل النمو قام بها أعلام الفكر، الاقتصادى الغربى خاصة الأمريكى اثرلويس وكند لبرجر وجون كينيث جالبريث وقد قدر للفكر النيو كلاسيكى والكنزى فيما بعد خلال الربع الرابع من القرن الماضى ان يولد نظريات وروافد نظرية كان لها إسهامها الوافر فيما بعد في محاولة الدمج الأكاديمي للبعد المحلى والإقليمى في عملية النمو والتنمية .

## مفهوم التنمية المحلية: تعددت الكتابات والتعاريف التى تبحث في موضوع التنمية المحلية ، حيث لا

يختلف هذا الموضوع عن الموضوع السابق الذكر بل هو جزء منه ويكلمه ويساهم في تحقيقه، وكان أول ظهور لمفهوم التنمية المحلية حسب العديد من العلماء والباحثين في مؤتمر كامبريدج سنة 1948. حيث خصصت الأمم المتحدة سنة 1953 قسما يهتم بأمر تنظيم المجتمع وتنميته وهذا نتيجة رصدتها ومتابعتها لظروف بعض الدول النامية حديثة الاستقلال السياسى والخطوات العلمية المتبعة والجهود المبذولة من قبلها لتحقيق التنمية . منها تطور اهتمام المنظمة بمسألة التنمية المحلية، حيث قامت بنوع من التنسيق بين وكالاتها المتخصصة في موضوع التنمية المحلية، ونتج عن تلك الجهود، أن أصدرت أمانتها العامة تقريرا للمجلس الاقتصادى والاجتماعى سنة 1955 يتكلم عن التقدم الذى يمكن أن يحدث بفضل التنمية المحلية ومن أهم التعاريف الخاصة بالتنمية المحلية.

تعريف هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 ، والذي يعتبر التنمية المحلية هي مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل ، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادأة والقيادة في الجمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لأحداث التغيير .

وفي سنة 1963 عرفت ، على أنه العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية ، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة ، وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي ويعبر عنها على أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجملها على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع ، وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية واستشارتها بطريقة تضمن لنا استحابة حماسية لهذه الحركة.

وتعرف أيضا على أنها ، العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية ، للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا ، وإدماجها في منظومته التنمية بأكملها ، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي ما يخص تنمية المجتمع المحلي : فهي عبارة عن عملية مركبة وبرنامج ذا أغراض عدة ، فهي كعملية هدف إلى أن يتعلم الناس وتثقفهم على المساعدات الذاتية ، وتنمية قادة محليين ايجابيين ، وتضع في أذهان الرافين الشعور بالمواطنة ، وأذهان الحضريين روح الشعور بالمدينة ، وتدعم الديمقراطية لدى القاعدة العريضة من المواطنين في المجتمع، أما كبرنامج فهي ذو أغراض متعددة ، نجد انها تشمل في المجتمعات الريفية على الزراعة، الري، التعليمالصحة، وبرامج المرأة وتدريب قادة القرية ، أما تنمية المجتمع الحضري فهي تشمل على نفس الأنشطة ولكن بشكل أوسع

ويعبر عنها أنها مفهوم حديث في أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة ، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية ، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ ، من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

وتعرف على أنها عملية لإعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع، كي تتيح استخدام الموارد المحلية الاقتصادية والبشرية لبناء القاعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. حيث اعتبرها البعض كمدخل إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع ، والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية ، وتنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع.بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث التي تشير أن التنمية المحلية، هي عملية ديناميكية متعددة الأبعاد تبدأ برسم وتخطيط السياسات والبرامج تنفيذها وتقييمها وإدخال التعديلات اللازمة عليها،لتلائم مع الظروف والمتغيرات البيئة بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف المنشودة

منها، كما أنها تتطلب تضافر وتعاون كافة القطاعات المختلفة داخل المجتمع، لهذا استوجب وجود تعاون بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني والمشاركة الشعبية. بمعنى أن التنمية المحلية هي مجموعة من العمليات المتكاملة الاقتصادية والاجتماعية التي تتم على مستويات متعددة إدارية وسياسية، بهدف إحداث نوع من التغيير الشامل لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، على ضوء الإمكانيات والموارد البشرية بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية لاندماجها في الحياة الوطنية والمساهمة في الازدهار الوطني انطلاقاً من السياسة التي تقوم الدولة برسمها.

## مقومات التنمية المحلية: لا يمكن أن تنصل فواعل التنمية المحلية الرسمية والغير رسمية لتحقيق تنمية على المستوى المحلي

إلا في إطار شامل ومتكامل ومنسجم تتوفر فيها المقومات  
المعنوية والمادية ذلك أن تنمية المجتمع المحلي  
عمل متخصص لها أدواتها وسائلها التي تتمبها تخطيط البرامج المختلفة وتنفيذها ومن أهم هذه المقومات نجد المقومات البشرية والتنظيمية والمالية.

### المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشرياً هما العناصر في العملية الإنتاجية وحينما حلت التنمية المحلية

، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ مشروعاتها، ويتابعها ويعيد

النظر فيما يقابلهم من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب ، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عام 1990 أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمة، هذا يؤكد أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون هذا العنصر لأشياء تشمل

الجانب الأخرى أهمية المعرفة والخبرة والعلوم والمهارات والقدرات والنزاهة والوطنية التي اكتسبها الإنسان من خلال العملية التربوية والتعليمية والتدريبية من خلال الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية وتحسين ظروف العمل والمعيشة ورفع المعنويات النفسية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و

الدور العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين مهمتين

الأولى هي تغذية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان، أما الثانية فيعتبر العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية،

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية،

الاقتصادية والثقافية وحتما سياسية، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات

ذهنية وجسدية تفوق كثير مما استغلها والاستفادة بفعالها في مواقع العمل المختلفة، وأن

الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن

يتأت ذلك إلا بفضل استيعابها للحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضوح استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، وهذا الإستراتيجية يجب أن تركز

لمجموعة من المحاور هي :

الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي قيم مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية

الحياة، وتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف .

**التأهيل الفني:** يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

**المشاركة الجماعية** أو **الشعبية** تعني المشاركة الشعبية إشرافا كالمجتمع المحلي وجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا الإشاعة أسبابا بالثقة والصدق بين الأفراد بمعنوت تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعنى تحسيس المواطن بدورها وأهميته وفي العملية التنموية. ان تطبيق هذا الإستراتيجية سيمكمن توفير مناخا ملائمتا لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

**المقومات التنظيمية** : تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إدارية مركزية مهمتها

إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، كما يمكننا أن نتصور مفهوم الإدارة المحلية في ضوء التعريف الذي يتسوقه طبقة عريضة من المختصين لمفهوم المركزية أو تركيز السلطات، حيث أنها تعد احتكار السلطة الواحدة في الدولة وإنكثرت فروعها وتعددت تصورها وتنوعت هياكلها الوظيفية الإدارية العامة داخلها، وهذا ما دامتهذا لفروع تلك الهيئات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية تلك السلطة المهيمنة على شؤون الإدارة، وما دامت التبعية الرئاسية تزداد طمعا دائما وأعمالها مبهما.

في ضوء هذا التعريف للمركزية الإدارية تفهما لإدارة المحلية أو اللامركزية، وهو ما يفيد بأنها طريقة في التنظيم الإداري داخل الدولة، تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية، إن نظام الإدارة المحلية يختلف عن نظام المركز الذي يقوم معلما مسمحدة، تختلف عن الأسس التي تقوم عليها نظام اللامركزية والإدارة الموسعة والموزعة علم مستويا محلية، كما أنه يختلف عن اللامركزية السياسية التي تعني التفويت، تفويت السلطة للدولة ولا تلها دستورها الخاص وحكومتها الخاصة وسلطات قضائية وتشريعية،

فهو مجرد صورة من صور التنظيم الإداري بالتنفيذ الذي يقوم معلما توزيعا اختصاصات الإدارة بين هيئات إدارية مختلفة ومتدرجة، ومبدأ إشراك المواطن على المستوى المحلي في إدارة شؤونها وتقريبها لإدارة من هبها يسمح بحل المشاكال المحلية بناء على طبيعة الزمان والمكان والمجتمع معلما ستو بالخلي. وتمثل مؤسسات الإدارة المحلية أبرز مظاهر هذا النوع من الإدارة علق قطاعا عواسمنا المجتمعات والدول .

من خلال هذه الرؤية يمكننا أن نخلص إلى العناصر الأساسية التي تبرر وجود الإدارة المحلية وتشكال أبرز أهدافها وخصائصها التنظيمية، وذلك عبر العناصر التالية:

- اختلاف المجتمع معلما المستوى المحلي عن الكلمن حيث لا احتياجات والمصالح.
- انتخاب الهيئات المحلية التي يمكن أن تديرها المصالح.
- تبعية الإدارة المحلية للإدارة المركزية من حيث الرقابة.
- التدرج من حيث الأهمية وسلم المسؤليات.
- الإدارة المحلية أكثر فهما واستيعابا للمشاكل التي يعان منها المواطن على المستوى المحلي، وأكثر تجاوبها بفعالا احتكاك.



- الخطة التنظيمية العامة لمؤسسات الإدارة المحلية تخضع لتوجهات العامة للدولة، وهي تتبناها كذلك من خلال تحصيلها للموارد الضرورية لملها.

- وجوب تضافر الجهود بينا لإدارة المحلية والإدارة المركزية من أجل تفعيل الإمكانات المتاحة والتساند وضماناً كبير قدر من الانسجام والتوافق والفعالية التنظيمية.
- تأثر الإدارة المحلية بالمشاكل لتتصيبا للدولة والنظام الاجتماعي ككل.

**المقومات المالية** : يعد العنصر المالي عاملاً أساسياً للتنمية المحلية، حيث أن نجاحها لهيئات المحلية في

أداء واجبها والنهوض بالعبء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمة للمواطن يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومناطبيعيها. كلما ازدت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لها هيئاتاً تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة رؤوس الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة والمقصود برؤوس الأموال التي تملكها المؤسسات المالية لإعادة استثمارها في مشاريعها لا استثمار العينية المتمثلة في المعدن أو المبانى والآلات التي حوزها المجتمع، إذ لا قيمة لرأس المال إلا بالنقد بما يمكنه من تحويله إلى أصل منتج لخدمة المجتمع، ذلك أن رأس المال النقدي الذي لا يتحول إلى استثمارات قد تعود بالفائدة للمجتمع ويساهم في تغيير نمط الحياة المعيشية تجعله عرضة للتلاعب به واختلاسه وقد يزيد الوضع تأزماً وتخلف هذا ما كده بعض الكتاب بالمعاصرين حيث يرون أن مجرد توافر رأس المال لا يعين شيئاً للمتوفر العناصر الأخرى بل سبباً لتبعيلها ضياع الموجود منه، ويشكل رأس المال أهم ما لفي التنمية حسب نظرية حلقة الفقر، والتيايم كالتخلص منها إلا عن طريق توافر حد أدنى من رأس المال من حيث الحجم النوعية، مع توفر فرصيد كاف من المعرفة الفنية والمهارات البشرية، التي يملكها المجتمع ومدتها تدريجاً للسكان على استخدام العلم والمعرفة الفنية بكفاءة كبيرة، كذلك المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية محاسيب كفاءة وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة. إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

**أهداف التنمية المحلية**: التنمية المحلية كمفهوم شامل، يضم في طياتها المستويات المحلية الريفية منهو الحضري والإقليمي والوطني ايضاً

فهيا لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانبا لاقتصادياً والاجتماعياً والسياسي وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلا اختلافاً في صورها وأشكالها فتح دثفيها تغييرات كمية وكيفية عميقة، وهي بذلك تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي تختلف في تفاصيلها من مجتمع محلي إلى آخر، إلا أن هناك شكلاً مسالة الدولة وأعوانها والمجتمع تمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضم تحت تحقيق العدالة فيها، والحيولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

- عدم الإخلاقية التركيبية السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى الحالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المحلي.
- 
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من حالة التقليدي إلى حداثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق وتحسين أبنائها من فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي بطرح جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصل حاليين ثبات التنمية الشاملة، ذلك لأن الإدارة المحلية متمتازة بأنها إدارة قريبة من المواطنين، تنبثق عنهم، وهي أقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين في وضع البرامج لها دفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذا البرنامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك.

## المراجع

- 1 جهيدة ركاش إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2008.
- 2 سنوسي خنيش، الإدارة والبيئة في النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997.
- 3 عبد الله محمود عبد الرحمان، مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية و التطبيق. مصر: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1999.

- 5 محمد عبد الشفيق عيسى ، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، مصر: معهد التخطيط القومي القاهرة. بدون سنة نشر .
- 6 محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية. مصر: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- 7 ابراهيم عبد الرحمن رجب، مفاهيم ونماذج قيمة المجتمع المحلي المعاصر. مصر: مؤسسة الشرق الأدنى ، القاهرة، 1988.
- 8 شيوط سلمان وآخرون، "دور الجماعات المحلية الجزائرية في التنمية المحلية". الجزائر: الملتقى الوطني حول تحديات الإدارة المحلية ، كلية الحقوق، جامعة الجلفة
- 9 فاروق محمد العدلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مصر: دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- 10 كمال التابعي، تعريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية . مصر: دار المعارف، القاهرة 1993م.
- 11 عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية. مصر: مكتبة وهبة، القاهرة ، 1977م.
- تقرير التنمية البشرية لعام 1990م.
- 12 حسين درويش عبد الحميد، الإنسان المصري ودوره في التنمية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م
- 13 علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية. الأردن: داروائل للنشر، عمان، 2002 .
- 14 عكوش عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية. الجزائر (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علو اجتماع التنظيم والعمل )، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2005
- 16 خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية. الأردن: شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، 1985
- 17 - سيد احمد عبد الخالق، مدخل للدراسة التنموية الاقتصادية. لبنان: دار النهضة العربية، بيروت، 1996